مساعياً لتهيئة المناخ في المنطقة وعلى الصعيد الدولي للتسوية السلمية العادلة.

وقد قطعت المنظمة شوطاً متقدماً على هذا الطريق، على مراحل بالغة الاهمية:

□ القمة فاس العربية التي عقدت العام ١٩٨٢ وحسمت اختيار جميع الاطراف العربية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، بالسلام بضمان مجلس الأمن وفي ظل الشرعية الدولية تلك القرارات التي تأكدت في قمة الدار البيضاء [العام] ١٩٨٥م.

□ اعلان جنيف الخاص بالمؤتمر الدولي لفلسطين العام ١٩٨٣، الذي اكد حق كل الدول في المنطقة في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، بما فيها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرضه واقامة دولته الفلسطينية.

□ الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني الموقع في ١١ شباط [فبراير] ١٩٨٥، الذي ترجم خصوصية العلاقة المتميزة بين الشعبين الاردني والفلسطيني والتزامهما بمسيرة واحدة وتصور مشترك للهدف والوسيلة.

□ التمسك المستمر بصيغة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، الذي يحضره الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك باقي الأطراف الأخرى المعنية في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي اطار السعي لتحقيق تسوية سلمية عادلة، وانطلاقاً من تضال المنظمة، بجميع الوسائل المشروعة لاستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وحرياته الاساسية، فان المنظمة تدين كل انتهاك لحقوق الانسان، خاصة حقه في الحياة والامن، دون تفرقة على اساس العقيدة او الجنس او اللون.

ودفعاً للجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام، تعلن المنظمة شجبها وادانتها لجميع عمليات الارهاب، سواء تلك التي تتورط فيها الدول او التي يرتكبها افراد او جماعات ضد الأبرياء والعزل في اي مكان.

وتؤكد منظمة التحرير الفلسطينية قرارها الصادر في العام ١٩٧٤ بادانة جميع العمليات الخارجية وكل اشكال الارهاب، وتؤكد ـ مجدداً، التزام جميع فصائلها ومؤسساتها هذا القرار، وان المنظمة سوف تتخذ ابتداء من اليوم، كافة الاجراءات الرادعة بحق المخالفين.

ونظراً لان الالتزام لا يتحقق من جانب واحد، فعلى المجتمع الدولي ان يلزم اسرائيل بوقف جميع الاعمال الارهابية في الداخل والخارج.

وتؤكد المنظمة، في هذا السياق، تمسكها بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي لاراضيه بكل السبل المتاحة بهدف تحقيق الانسحاب من هذه الأراضي، لأن حق مقاومة الاحتلال الأجنبي حق مشروع لا يمكن انكاره في ظل ميثاق الأمم المتحدة الذي دعا الى نبذ استخدام القوة او التهديد بها لتسوية المنازعات واعتبر اللجوء إلى القوة خرقاً لمبادئه واهدافه. ويتأكد حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال في الأرض المحتلة بالقرارات العديدة التي صدرت عن منظمة الأمم المتحدة، والأحكام الواردة في اتفاقيات جنيف.

ان الاحداث تؤكد قناعة المنظمة بأن العمليات الارهابية التي ترتكب في الخارج تسيء الى قضية الشعب الفلسطيني وتشوه كفاحه المشروع في سبيل الحرية، ومن جهة اخرى فانها ترسخ اعتقادها بان انهاء الاحتلال ووضع حد لسياساته هو السبيل الوحيد لاقرار الأمن والسلام في المنطقة.

وتناشد م.ت.ف. كافة القوى المحبة للسلام في جميع انحاء العالم ان تقف إلى جانبها وهي تتخذ هذه الخطوة للاسهام في تخليص العالم من ظاهرة الارهاب، وتحرير الافراد من الخوف ووقايتهم من الخطر، لأن هدفنا في النهاية هو تحقيق السلام العادل والشامل والدائم بما يضمن اقرار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني من أجل اقامة المجتمع الأمن في كل مكان.

القاهرة، ٧/١١/١٩٨٥

[القاه السيد ياسر عرفات]